الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.44

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
27 June 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارة لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-29473 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

تنظيم الأعمال

١ - **السيد وايد** (رئيس مكتب رئيس الجمعية العامة): قال إن مكتب رئيس الجمعية العامة قد أعاد تحديد مواعيد انعقاد مختلف الجلسات العامة للجمعية العامة لضمان أن تتاح موارد خدمة المؤتمرات للجنة الخامسة بعد الانتهاء من أعمالها، حسب ما هو مقرر في الجزء الأول من الدورة الستين المستأنفة، حتى يمكنها النظر في تقرير الأمين العام المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي'' (A/60/692 و Corr.1) والتقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/735 و Corr.1). وبعد أن ذكر المواعيد التي ستكون فيها هذه الموارد متاحة خلال الأسبوعين التاليين، حث اللجنة على أن تبدأ نظرها في المسائل الموضوعية الناشئة عن التقرير في أقرب وقت ممكن وعدم إضاعة الوقت في مناقشة المسائل الإجرائية التي سبق مناقشتها باستفاضة.

٢ - **الرئيس:** قال إن المعلومات المقدمة توا سيأخذها مكتب اللجنة في الاعتبار عندما يجتمع للنظر في برنامج عمل اللجنة في وقت لاحق من هذا الصباح.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي (*A/60/692* و *Corr.1* و *A/60/735* و *Corr.1*)

٣ - **الرئيس:** ذكّر بأن رئيس الجمعية العامة كان قد أبلغ الجمعية في جلستها العامة الخامسة والسبعين بأن تقرير الأمين العام المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي'' (A/60/692 و Corr.1) والتقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/735 و Corr.1) سيقدمان في اللجنة الخامسة يوم الاثنين، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وأن هذين التقريرين سيعاد إصدارهما في إطار بنود جدول الأعمال ١١٨، ''إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات''؛ و ١٢٢، ''استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة''؛ و ١٢٤، ''الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧''؛ و ١٢٨، ''جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة''؛ و ١٢٩، ''إدارة الموارد البشرية؛ و ١٣٦ ''الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام''. وأضاف أن الرئيس كان قد طلب من اللجنة أن تختتم نظرها في هذين التقريرين وأن تقدم تقريرا بشأنهما في أقرب وقت ممكن، أو بحلول ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على أقصى تقدير، حتى تتمكن الأمانة العامة من إعداد تقرير شامل مفصل بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦ كيما تنظر فيه اللجنة.

٤ - **السيد مالوك براون** (نائب الأمين العام)، قدم تقرير الأمين العام المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل

منظمة أقوى على الصعيد العالمي" (A/60/692 و Corr.1)، فقال إنه يسلم بأن تنفيذ مقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح ستتطلب تفاهما وثقة كبيرين بين الدول الأعضاء والإدارة. وإن تعاونهما في تناول القضايا الناشئة عن التقرير سيكون حاسما لمستقبل المنظمة. وقال إنه يسره أن يلاحظ أنه بينما طلبت اللجنة الاستشارية معلومات إضافية عن كثير من المقترحات الواردة في التقرير فإنها لم تبد أي اعتراض على الاتجاه الرئيسي لتلك الوثيقة.

٥ - وكرر القول بأن التقرير هو تقرير استراتيجي وأنه يتضمن رؤية للمنظمة خلال السنوات القادمة. وإنه على الرغم من الإحساس بخيبة الأمل الذي ساد في بعض الجهات بسبب أن المقترحات ليست مفصلة بدرجة أكبر ترى الإدارة وجوب أن يكون هناك أولا اتفاق بشأن اتجاه الإصلاحات. فالفكرة الرئيسية التي يقوم عليها التقرير هي أن المنظمة قد تجاوزت نموذج أعمالها الحالي. وأن الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ أكثر تعقدا وتنوعا وأسرع حركة بكثير من الأمم المتحدة في الماضي. ومما يؤسف له أنه حتى بعد عدة جولات متعاقبة من الإصلاح ما زالت الأمم المتحدة تعوق أداءها ترتيبات مؤسسية وسياسات للموارد البشرية ونظام مالي فات أوانها مما يعوق، إلى جانب نقص الاستثمار في مجالات مثل التدريب وتكنولوجيا المعلومات، أداء موظفيها على أفضل نحو تسمح به قدراتهم على الرغم مما يبذلونه من جهود بطولية.

٦ - وأضاف أنه قد جرى الإعراب عن القلق لأنه في حين يقدم التقرير بعض المشورة عن شؤون الإدارة دون أن تطلب، فقد كان تناوله مقتضبا لمسألة المساءلة. وفي هذا الصدد، أعرب عن رغبته في أن يبين أنه يجري إعداد تقرير مستقل عن الرقابة، وهي مسألة لها من الأهمية للإدارة نفس القدر من الأهمية للدول الأعضاء. فمن الواضح أنه يلزم عمل المزيد لضمان جعل المديرين خاضعين للمساءلة بحق أمام الدول الأعضاء فيما يتعلق بالنتائج المحرزة. وأضاف أن التقرير يستند إلى عرض لشراكة استراتيجية: إذا توافرت للأمانة العامة وسائل الاضطلاع بولاياتها، فمن الممكن أن تتاح للدول الأعضاء في المقابل أدوات أفضل تحكم بها على أداء الأمانة العامة وتخضعها بها للمساءلة. والأمر يرجع بطبيعة الحال إلى الدول الأعضاء لتقترح هذا الترتيب.

٧ - واسترسل قائلا إنه كما أوضح التقرير، حدثت زيادة قدرها أربعة أمثال منذ عام ١٩٩٨ في ميزانيات حفظ السلام والبعثات الموفدة وبلغت موارد الأمانة العامة الضعف. وعدد الموظفين المدنيين العاملين في الميدان الآن يبلغ ضعف عدد الموظفين المدنيين بالأمانة العامة. وتابع قائلا إن التقرير يعكس التغييرات الجوهرية الحاصلة في طبيعة ومواقع عمل المنظمة. والتوصيات الواردة به والتي تركز على القيادة والموارد البشرية والتمويل والمشتريات وتكنولوجيا المعلومات وشؤون الإدارة كلها تستهدف النهوض بتحقيق الأهداف التشغيلية في الميدان. ومع ذلك، فالتقرير يسلم أيضا بالدور القيادي العالمي الحيوي الذي يقوم به مقر الأمم المتحدة في نيويورك والعمل المعياري الهام المضطلع به هناك. وأضاف أن المقترحات المتعلقة بالترتيبات التعاقدية ليس المقصود منها الحد من استحقاقات الموظفين بالمقر، بل المواءمة بين شروط الخدمة وإنهاء وضع موظفي الميدان كموظفين من الدرجة الثانية. وعلاوة على ذلك، فإن الرؤية الرامية إلى جعل المنظمة أكثر مرونة لا تقتصر على الميدان. فعلي سبيل المثال، تستهدف تلك الرؤية داخل الأمانة العامة إعطاء فرصة أكبر لموظفي فئة الخدمات العامة للنقل إلى وظائف الفئة الفنية. ومع ذلك فلن ينجح أي من الإصلاحات بدون توافر قاعدة متينة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨ - وأكد على أن الوثيقة المعروضة أمام اللجنة ليست تقريرا الغرض منه خفض التكاليف يرمي إلى إنهاء البرامج التي لم تحقق أهداف سياسية معينة. بل على العكس، يطلب

التقرير إنفاق نحو ٢٧٥ مليون دولار سنويا لمواءمة شروط الخدمة واستثمار نحو ١٢٠ مليون دولار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، فهناك حاجة إلى مقابلة بعض هذا الإنفاق، بما في ذلك الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بأنشطة معينة أو نقلها إلى مكاتب خارج المقر. والمقترحات ذات الصلة محدودة في نطاقها، وفي المرحلة الراهنة تسعى الإدارة فقط إلى إجراء تحليلات للتكاليف والفوائد. وهناك أيضا إمكانات لتحقيق وفورات كبيرة في مجال المشتريات.

٩ - واستطرد قائلا إن الإصلاحات، في جملتها، تستهدف بناء منظمة قادرة على الاستجابة بمرونة وفعالية أكبر للأزمات والصراعات والتحديات الإنمائية على صعيد العالم، منظمة ذات عقد واحد للموظف، ونظم متكاملة لتدفق العمل وإدارة مالية أكثر بساطة وشفافية، يديرها مديرون يستفيدون من فرص تدريب موسع ويُختارون وفقا لمبادئ التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل. وأعرب عن أمله في ألا يغيب عن أعين الدول الأعضاء وهي تفحص التقرير بعناية تلك الرؤية الرئيسية.

١٠ - وأردف قائلا إن اللجنة بدأت نظرها التفصيلي في التقرير في وقت أقرب من المتوقع. غير أن إعداد التقرير سبقه قدر كبير من التفكير والتحليل، والإدارة على استعداد للدفاع عنه. وفي حين سيتم الرد على أسئلة الوفود على أتم وجه ممكن، ستحتاج الأمانة العامة إلى بعض الوقت لإعداد التقارير المفصلة التي طلبتها اللجنة الاستشارية، وثمة مسائل معينة تتصل بالموارد البشرية لن يتم توضيحها إلا بعد إجراء مشاورات مع الموظفين في أيار/مايو وحزيران/يونيه. وستقدم معلومات عن جوانب الإصلاح هذه في تقرير مستقل يصدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١١ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن الاعتبار الرئيسي الذي راعته اللجنة الاستشارية في إعداد تقريرها (A/60/735) كان تسهيل أعمال الجمعية العامة. ومما له أهمية خاصة في ذلك الصدد طلبها الوارد في الفقرتين ٧ و ٨ من تقريرها، بأن يعد الأمين العام تقريرا مفصلا عن التنفيذ بحلول بداية أيار/مايو ٢٠٠٦ يبين الإجراءات الواجب اتخاذها والموارد التي يحتاج إليها لتنفيذ الرؤية.

١٢ - واسترسل قائلا إن اللجنة الاستشارية قد طلبت أيضا أن يدرج الأمين العام سجلا بالمقترحات المماثلة السابقة؛ وتقييما لأثر الإصلاحات السابقة والجارية؛ وتوضيحا لكيفية تحديد المساءلة وإنفاذها بالنسبة للمقترحات؛ ومعلومات عن العائد المنتظر للاستثمار وتوقيت التنفيذ. وينبغي أن يتناول التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ تفاصيل عن تنفيذ المقترحات المتصلة بمسائل الموارد البشرية.

١٣ - واستطرد قائلا إن تقرير اللجنة الاستشارية قد تناول أيضا المقترحات، كلا على حدة، التي قد ترغب الجمعية العامة في أخذها في الاعتبار. وأضاف أن كثيرا من المقترحات يدخل، فيما يبدو، ضمن سلطة الأمين العام بصفته المسؤول الإداري الأول للمنظمة، ومن ثم لا تتطلب أي موافقة تشريعية محددة. وثمة مقترحات أخرى ستتطلب مدخلات من خلَف الأمين العام الحالي، وقد حاولت اللجنة الاستشارية أن تستوضح الفئات التي تدخل ضمنها المقترحات وكذلك المقترحات التي تدخل ضمن تلك الفئات. أما المسائل المتعلقة بعملها هي وعمل اللجنة الخامسة فينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة مباشرة.

١٤ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بمقترح زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول من ١٠٠ مليون دولار إلى

٢٥٠ مليون دولار، فقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، عقب الانتهاء من تقريرها، بأن المستوى البالغ ١٠٠ مليون دولار كان يمثل حوالي ٧,٥ في المائة من الميزانية في عام ١٩٨١، ولكنه يمثل حاليا أكثر قليلا من ٢ في المائة. وإذا ما وافقت الجمعية العامة على توصية اللجنة الاستشارية بتقديم تقرير مفصل في أيار/مايو، فستقدم اللجنة الاستشارية ملاحظاتها وتوصياتها المفصلة في أقرب وقت ممكن بعد ذلك.

١٥ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة قد وافقت على الموعد النهائي لتقديم تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة، وهو ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بناء على إصرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، التي أعربت عن مخاوف من أنه إذا قُدم تقرير الأمين العام في اللجنة، فإنه سيُقضى على الإصلاحات أو تؤجل إلى أجل غير مسمى. ولذلك فهو مندهش لأن اللجنة تواجه الآن تأخيرات في أعمالها. وأعرب عن امتنانه لرئيس الجمعية العامة لبذله قصارى جهده من أجل تيسير عقد اجتماعات إضافية للجنة. ومع ذلك فإنه يساوره القلق من أن الموعد النهائي لن يتم الوفاء به نظرا لأنه ستظل هناك أيام لن تتوافر فيها للجنة خدمات مؤتمرات. وأضاف أنه إذا تبين أن هذا هو الوضع فإنه يأمل ألا تعتبر المجموعة مسؤولة عن ذلك لأن المسؤولية ينبغي أن تقع على الوفود التي ألحت على الموعد النهائي وأضاف إنه قد سئم من الاتهامات التي تقول بأن المجموعة تعوق أعمال اللجنة، في حين أن التأخيرات كان سببها انتظار الوفود لتعليمات لا تصل. مطلقا، والمجموعة، من جانبها، على استعداد لمناقشة مضمون التقرير في الحال وأن تعمل على مدار الساعة إذا لزم الأمر.

١٦ - واسترسل قائلا إن المجموعة تؤيد بقوة الجهود الجارية المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة. وهي تستند في موقفها إلى المبدأ الأساسي الذي مفاده ضرورة المحافظة على الطابع الحكومي الدولي للمنظمة. فللدول الأعضاء مصلحة مشتركة في جعل المنظمة أكثر تجاوبا مع الاحتياجات الراهنة لشعوبها. ولذلك فمن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار آراء كل دولة عضو وليس فقط الدول الأغنى والأقوى. وستتوقف شرعية تدابير الإصلاح وقابليتها للبقاء على الدعم المقدم من الدول الأعضاء ومن موظفي الأمانة العامة الذين يكرسون أنفسهم لخدمة المنظمة. وأضاف أن الإصلاحات يجب أن تستهدف تعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ ولاياتها بفعالية، وجعلها خاضعة للمساءلة بدرجة أكبر أمام الدول الأعضاء، وأقدر على خدمة مصالحها الجماعية، وأكثر تجاوبا مع الأولويات التي تتفق عليها بصورة جماعية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تعيين موظفين مؤهلين يعكسون الطابع الدولي للمنظمة وعلى الاحتفاظ بهم.

١٧ - وتابع قائلا إن المشتركين في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ سلموا بأن التنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن مسائل يعزز بعضها بعضا، وأكدوا من جديد التزامهم بالتصدي للتحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي، وذلك بتقوية الأمم المتحدة. وأضاف أنه سيكون من غير الواقعي توقع أن تحقق المنظمة الأهداف الطموحة التي وضعتها الدول الأعضاء في حدود الموارد الحالية. وفي هذا الصدد، تعلق المجموعة أهمية خاصة على توفير أموال إضافية للتصدي لتحديات التنمية، والعمل على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - واستطرد قائلا إن الأمين العام قد طلب منه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة أن يقدم مقترحات تعزز من جهود الإصلاح الجارية. وفي وقت لاحق، اعتمدت الدول الأعضاء عدة تدابير ترمي إلى إصلاح الأمانة العامة وزيادة إخضاعها للمساءلة أمام الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أيدت المجموعة إنشاء مكتب للأخلاقيات ووضع سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات وتعزيز قدرة المنظمة على

المراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات، واستعراض هياكل الرقابة بالأمانة العامة في إطار المساءلة، وهي الآن ترحب بهذه الفرصة تتناول المهام المتبقية.

١٩ - واسترسل قائلا إن الإصلاح عملية مستمرة. ولذلك فإن المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام يجب أن تبني على الجوانب الإيجابية لجهود الإصلاح الحالية. وأضاف أنه في حين كانت المجموعة تفضل أن تشرع اللجنة في نظرها المتعمق في المقترحات في المرحلة الحالية، فهي تسلم بأن الأمانة العامة ستحتاج إلى وقت لإعداد التقارير المفصلة التي طلبتها اللجنة الاستشارية. وهي تؤيد هذا الطلب تأييدا تاما، نظرا لأن هذه التقارير ستساعد على كفالة أن تكون المقترحات مدروسة جيدا ومنطقية وتأخذ في الاعتبار الروابط بين المسائل. ولا بد أن تعكس المقترحات أيضا الطابع الفريد الذي تتسم به الأمم المتحدة.

٢٠ - ومضى قائلا إن اللجنة يجب أن تختتم مشاوراتها وأن تتخذ قرارا بشأن التقرير في أقرب وقت ممكن. ولذلك ترجو المجموعة ممتنة من مكتب اللجنة أن يعد برنامج عمل مؤقتا ثم تنظر فيه اللجنة في جلستها الرسمية القادمة. ويمكن أن يظل برنامج العمل قيد الاستعراض كيما يعكس سير مفاوضة اللجنة.

٢١ - **السيد دروفينيك** (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فرحب بتقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية ووصفه بأنه كان مختصرا ومتوازنا تماما. وقال إن اللجنة الاستشارية على حق في قولها بأن بعض المسائل، ولا سيما المقترحات المتعلقة بشؤون الإدارة، ينبغي أن تخضع لقرار يتعلق بالسياسات تتخذه الجمعية العامة وليس لاستعراض فني تقوم به هيئة خبراء.

٢٢ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يتفق أيضا مع الملاحظة العامة للجنة الاستشارية التي تفيد فيها بأن إجراء مناقشة أكثر موضوعية يتطلب معلومات أكثر تفصيلا. وقال إنه يتطلع إلى صدور التقرير المتعلق بالتنفيذ، المقرر إصداره في أيار/مايو ٢٠٠٦، ولاحظ أن بعض المقترحات تدخل في سلطة الأمين العام ويمكن تنفيذها بدون النظر من جانب الجمعية. وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من التركيز على المساءلة، كما ينبغي تقديم المقترحات المتصلة بالموارد البشرية في مرحلة مبكرة. وقال إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل تحديد المدخلات الأولية في مشاورات الجمعية. أما ما إذا كانت هذه المدخلات تتخذ شكل قرار أو رسالة من رئيس اللجنة فذلك يعتمد كلية على التقدم المحرز. غير أنه بغض النظر عن طبيعة تلك المدخلات فالمهم تقديم تحليل وتوصيات إلى الجمعية.

٢٣ - وأشار إلى طلب رئيس الجمعية العامة بأن تختتم اللجنة مداولاتها بشأن المسألة وأن تقدم تقريرا بحلول ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، فقال إن التقرير ينبغي تقديمه في أقرب وقت ممكن. وأضاف أن اللجنة كانت قد أُبلغت بأن خدمات المؤتمرات ستكون متاحة لها خلال الأسبوعين التاليين وأنه سيتم بذل كل جهد ممكن لتوفير أي خدمات أخرى. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي وتقديره الكاملين لتلك الجهود.

٢٤ - واسترسل قائلا إنه في غياب تقرير مفصل عن التنفيذ، لن يكون الاتحاد الأوروبي مقتنعا تماما بالحاجة إلى الدخول في مناقشات تفصيلية أطول. وأضاف أن تقرير الأمين العام مفيد وهام وأن الاتحاد الأوروبي يعترض على أي تنابذ بالألقاب وعلى أي جهود ترمي إلى استعداء اللجنة. وينبغي لجميع أعضاء اللجنة محاولة استعادة مناخ الثقة والتعاون وأعرب عن استعداد الاتحاد الأوروبي الأكيد للقيام بذلك بغية الوصول بالمفاوضات إلى نتيجة ناجحة.

٢٥ - **السيد والاس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تقرير الأمين العام تقرير مهم ينبغي للدول الأعضاء أن تدرسه بدقة وتتخذ إجراء بشأنه بسرعة. فالتقرير يتناول مجالات شتى ذات أهمية حاسمة لتحسين الإدارة والمساءلة. وأن التدابير المقترحة، هي، من نواح شتى، متابعة طبيعية للترتيبات المتعلقة بالمساءلة والمراقبة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٢٦ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية قد حددت ٢٣ مبادرة رئيسية مقترحة من الأمين العام وأوصت بأن تنظر اللجنة الخامسة في ١٤ منها. وتطلب الولايات المتحدة من اللجنة أن تستعرض بسرعة هذه المبادرات الأربع عشرة بحلول الموعد النهائي الذي حدده رئيس الجمعية العامة وهو ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وتتوقع منها أن تقوم بذلك. وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد أوصت أيضا بأن تنظر الجمعية العامة في عدة مبادرات أخرى في جلسات عامة، وأن الولايات المتحدة تتطلع إلى أن تناقش الجمعية العامة هذه المبادرات بسرعة.

٢٧ - واختتم كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تعرب عن رأي مفاده أن الأمين العام يمكن أن يتخذ إجراء بشأن سبع توصيات تدخل في نطاق سلطته الحالية. وإن الولايات المتحدة تتوقع أن يقوم الأمين العام بذلك في أقرب وقت ممكن وتحثه عليه وتطلب من نائب الأمين العام أن ينقل توقعاته إلى الأمين العام وإلى موظفي الأمانة العامة المسؤولين عن تنفيذ المبادرات. وقال إنه ينبغي للجنة أن تؤيد استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية، وإن الولايات المتحدة تتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن تنفيذ المرحلة الثانية.

٢٨ - **السيدة اسكاري** (النرويج): قالت إن دعم النرويج القوي للمنظمة كان بمثابة إحدى دعامات لسياسة بلدها الخارجية منذ تأسيس المنظمة. فالنرويج مساهم يعتمد عليه في الأمم المتحدة من حيث التمويل والمشاركة الفعالة في المداولات المتعلقة بالسياسات والعمليات المعيارية. وأضافت أن حكومة بلدها تؤيد جعل الأمم المتحدة منظمة أقوى تبلور وتنسق الاستجابات الجماعية للتحديات العالمية وتكون بمثابة منتدى رئيسي لوضع القوانين وصياغة السياسات على الصعيد الدولي.

٢٩ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها تفهم الأساس المنطقي الذي يستند إليه كثير من المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام، وهي لا تتفق مع بعض المقترحات وتحتاج إلى أن تنظر نظرة أعمق في النتائج العملية للمقترحات الأخرى. فالنرويج تساهم بقدر كبير من مالها العام في الأمم المتحدة. وهي مسؤولة أمام دافعي الضرائب بها وأمام من يحتاجون إلى المساعدة من الأمم المتحدة، ومن ثم لا بد لها أن ترصد أعمال المنظمة وأن تكفل إدارة مواردها بفعالية وكفاءة.

٣٠ - وأردفت قائلة إن إدارة موارد الأمم المتحدة بها أوجه قصور خطيرة. وقد اتُّخذت خطوات لتصحيح الوضع ولكن هناك الكثير مما يجب القيام به. وإذا ما كان للأمم المتحدة أن تتمتع بمصداقية كاملة لا بد لها من نظام شفاف وفعال ويخضع للمساءلة في إدارة مواردها. وليس معنى ذلك أنه يجب إنشاء هياكل وآليات معقدة، بل أن تكون مجالات المسؤولية واضحة وأن يضطلع القادة على جميع المستويات بمسؤوليتهم على الوجه الكامل. والانطباع السائد الذي مفاده أن هناك مديرين في الأمانة العامة لا يتصرفون دائما وفقا لميثاق الأمم المتحدة هو انطباع هدام جدا.

٣١ - واستطردت قائلة إن النرويج كانت منذ أمد بعيد من المنادين بأن يكون للأمم المتحدة قيادة تنفيذية قوية، وبتخويل الأمين العام سلطة أكبر في إدارة موارد المنظمة. غير أن تخويل الأمين العام ومعاونيه سلطة أكبر كما هو مقترح

في التقرير لا بد أن يقترن بمساءلة الإدارة، بما في ذلك مساءلتها أمام الدول الأعضاء. وقد تناولت الجمعية العامة مسألة المساءلة في مرات عديدة، ووفد بلدها مندهش لعدم حدوث استجابة كافية.

٣٢ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بدور نائب الأمين العام، فعلى الرغم من أن النرويج تسلم بالحاجة إلى قدر أكبر من تفويض السلطة من جانب الأمين العام، ينبغي أن يتحمل الأمين العام رغم هذا المسؤولية الشاملة. والنرويج تحذر من قيام ما يمكن أن يعتبر قاعدتين للسلطة داخل الأمانة العامة، ولا ترى أن تتخذ الجمعية العامة قرارات يمكن أن تضعف سلطة الأمين العام.

٣٣ - وتابعت قائلة إن الأمين العام لم يقصر مقترحاته على إصلاحات داخلية للأمانة العامة، ولكنه تطرق أيضا إلى أوجه القصور الموجودة في نظام الإدارة. ومن المفهوم أن كثيرا من البلدان تتصدى للمحاولات المتصورة الرامية إلى نقل مهام من الجمعية العامة إلى دائرة صغيرة من الدول الغنية والقوية، والنرويج تشاطرها هذا الاهتمام. لأنه إذا فقدت المنظمة طابعها العالمي المتعدد الأطراف، فلن تكون أهلا لتتبوأ مكانة منتدى العالم الرئيسي لتناول المشاكل العالمية.

٣٤ - لذلك تحذر النرويج بشدة من المقترحات الرامية إلى إنشاء هياكل جديدة للإدارة داخل الأمم المتحدة تتألف من مجموعات صغيرة من الدول الأعضاء ''الممثِّلة'' نظرا لأن ذلك لن يحقق المصالح الوطنية للنرويج ولن يكون في مصلحة الأمم المتحدة. وأضافت أن عمليات صنع القرار في المنظمة تمثل عددا من التحديات الرئيسية، بيد أن كثرة عدد الدول الأعضاء ومشاركتها في المفاوضات لا يعتبر مشكلة في حد ذاته.

٣٥ - وأردفت قائلة إن التحديات المتعلقة بإدارة المنظمة هي تحديات أكثر اتساما بالطابع السياسي. وإن الدول غالبا ما تبدو غير مستعدة للإضرار بمصالحها خلال المفاوضات وكثيرا ما تقع في فخ الإدارة الجزئية لأعمال الأمانة العامة بدلا من تقديم التوجيه الاستراتيجي. وهناك ميل لدى الدول الأعضاء لأن تسير الأمور بالأمم المتحدة وفقا لهواها، وهناك فرق بين الولايات المخولة للمنظمة من الدول الأعضاء والموارد الجماعية المتاحة لتنفيذها.

٣٦ - واسترسلت قائلة إن دواعي القلق من أن الدول الأعضاء قد استُبعدت من عمليات صنع القرار في الجمعية العامة ينبغي ألا تفضي إلى حماية عمياء للوضع الراهن في الأمانة العامة أو الجمعية. فلا بد من جعل المنظمة منظمة أقوى وأكثر كفاءة بطرق تعود بالفائدة على عملائها الحقيقيين ألا وهم شعوب العالم. وأضافت أنه على الرغم من اتفاق حكومتها مع الاتجاه الرئيس لمقترحات الأمين العام بشأن إدارة الموارد البشرية والميزانية والتمويل ينبغي أن يكون هناك وضوح أكبر فيما يتعلق بالآثار العملية المترتبة على بعض المقترحات. وقالت إن مما له أهمية خاصة هو كفالة أن يتوافر للمنظمة أفضل الموظفين تأهيلا، وفقا للمادة ١٠١ من الميثاق؛ وإدخال تحسينات على نظام التوظيف؛ وإخضاع مديري البرامج لمزيد من المساءلة عن قراراتهم؛ وتحسين إدارة شؤون الموظفين.

٣٧ - واستطردت قائلة إن بعض المقترحات الواردة في التقرير لا تتطلب، فيما يبدو، إجراء تشريعيا من جانب الجمعية العامة، حيث إن إجراءات المتابعة تدخل ضمن سلطة الأمين العام. وأضافت أن وفد بلدها يود أن يعرف المزيد عن تلك الأنشطة ويفهم أن الأمر قد يتطلب في مرحلة لاحقة توجيهات معينة ومقررات من جانب الجمعية العامة. وستظل النرويج ملتزمة تماما بالميثاق الذي ما زال يعكس المُثل والأهداف السامية للدول الأعضاء. غير أنه في حين يجب على الدول الأعضاء الحفاظ على ما حققته، فإنه يتعين عليها

أن تقوم باستمرار بتكييف وتحسين المنظمة بغية تلبية الاحتياجات في عالم متغير.

٣٨ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن اليابان تتفق مع الأهداف الواردة في تقرير الأمين العام، وستنظر جديا في تدابير الإصلاح المقترحة. كما أنها تؤيد، من حيث المبدأ، التقرير ذا الصلة المقدم من اللجنة الاستشارية، والذي جاء فيه محقا أن عددا من مقترحات الأمين العام ينبغي تنفيذها دون إبطاء، ضمن السلطة الحالية للأمين العام. وأضاف أن اليابان تحث الأمين العام على ممارسة دوره القيادي فيما يتعلق بتلك المقترحات وأنها ستؤيد بقوة جهوده في هذا الشأن.

٣٩ - وأردف قائلا إن اليابان ستدرس بعناية تلك المقترحات التي تتطلب النظر من اللجنة، جنبا إلى جنب مع المعلومات والتحليلات التي سيقدمها الأمين العام في أيار/مايو، وتنوه إلى أن اللجنة ستتلقى أيضا في أيلول/سبتمبر تقريرا شاملا بشأن إدارة الموارد البشرية. وأضاف أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن شؤون الإدارة هي توصيات معقولة وأن الجمعية العامة، لا اللجنة، هي الهيئة المناسبة لمناقشتها.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى توجيهات اللجنة الاستشارية وإلى طلب رئيس الجمعية، تعتقد اليابان اعتقادا راسخا أن اللجنة الخامسة لا بد أن تتخذ قرارا سريعا بشأن كيفية المضي في نظرها في تقرير الأمين العام. إذ ينبغي للجنة الخامسة أن تستعد للدخول في مناقشات موضوعية بشأن المسألة في أيار/مايو، وستعمل اليابان مع جميع الأطراف بحسن نية وبطريقة بناءة.

٤١ - **السيدة ستيفنز** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن تقرير الأمين العام يقدم مخططا قيما لتبسيط وتحديث أساليب العمل في الأمانة العامة. وقالت إن اللجنة قد طُلب منها أن تقدم تقريرا ردا على ذلك إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن، بحيث لا يتجاوز ذلك ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وأنه ينبغي لها أن تتقيد بدقة بهذا الموعد.

٤٢ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي للجنة أن تولي اهتماما خاصا لرأي اللجنة الاستشارية المتخصص حيث بحثت بعناية تقرير الأمين العام. وأضافت أنها تشجع الأمين العام بقوة على المضي قدما في أقرب وقت ممكن بالمبادرة التي ترى اللجنة الاستشارية أنها تدخل ضمن سلطة الأمين العام. وقد لاحظت اللجنة الاستشارية أيضا أن بعض المقترحات لا يمكن تقييمه على نحو مناسب قبل تقديم تقارير مفصلة أخرى من جانب الأمانة العامة في الشهور التالية. وأضافت أنها تؤيد الدعوة إلى تقديم تقرير تفصيلي عن التنفيذ وأنها تتطلع إلى التقارير التي ستقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وأن اللجنة الخامسة لن تتمكن، فيما يبدو، من تحقيق الكثير نسبيا حتى يتم تقديم تلك التقارير.

٤٣ - وتابعت قائلة إن اللجنة الاستشارية حددت أيضا بعض التوصيات التي تطرح بوضوح مسائل تتعلق بالسياسات العامة كي ما تنظر فيها الدول الأعضاء، والجمعية العامة هي الهيئة المناسبة الوحيدة للنظر في هذه المسائل. وأضافت أن تقرير الأمين العام ينبغي تنفيذه على وجه السرعة، لما فيه من صالح الأمم المتحدة، وإن وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا تتطلع إلى إحراز تقدم مبكر بشأن هذه المسألة وإلى أن تتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى.

٤٤ - **السيد مازومدار** (الهند): قال إنه يتفق مع نائب الأمين العام في أن هناك حاجة إلى أن يتوافر في المناقشات المتعلقة بتقرير الأمين العام تفهم وثقة قويان، سواء فيما بين الدول الأعضاء أو بين الدول الأعضاء والأمانة العامة. فتقرير اللجنة الاستشارية واضح ومنطقي وفني كما هو متوقع.

وأعرب عن سرور وفد بلده لأن اللجنة قد أصبحت الآن، بعد مناقشة إجرائية لا لزوم لها، قادرة على المضي قدما في معالجتها لتقرير الأمين العام. وإن وفد بلده يرغب في توجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة ومكتبه على تيسير ذلك. غير أن الصورة إلى حد ما غير واضحة بسبب عدم اليقين فيما يتعلق بتوافر خدمات المؤتمرات، وقال إنه يأمل في أن تحل هذه المسألة بطريقة معقولة.

٤٥ - وأردف قائلا إن الهند ستنظر بصورة إيجابية في مقترحات الأمين العام، وكثير منها إما يمثل امتدادا منطقيا للأعمال التي اضطلعت بها اللجنة في دورات سابقة، أو يمثل مسائل لا يمكن حسمها من جانب اللجنة قبل أن يتم تقديم تقارير أخرى من جانب الأمين العام. غير أنه في حالة بعض المقترحات الأخرى سيتعين على اللجنة أن تبحث الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها، وتقرر ما إذا كانت توافق على هذه الافتراضات قبل المضي قدما. وأضاف أن وفد بلده رغم استعداده للنظر في أي تفاصيل أخرى قد يتم تقديمها بشأن الأساس المنطقي لهذه المقترحات، فإنه يظل على اقتناع بأنها ليست بالضرورة أساسية للنجاح في إصلاح الأمم المتحدة.

٤٦ - **السيدة وانغ شينشيا** (الصين): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبيرة على تقرير الأمين العام وسيدخل في مناقشات جدية بشأن المقترحات الواردة فيه. وقالت إن وفد بلدها يطلب أيضا توفير خدمات المؤتمرات بصورة كاملة للجنة من أجل تيسير مناقشاتها.

٤٧ - **السيد النجار** (مصر): قال إن وفد بلده سيمتنع عن الإدلاء بأي تعليقات موضوعية على تقرير الأمين العام. وأضاف أن وفد بلده، مثل وفد الهند، يرحب بتقديم التقرير إلى اللجنة عقب المناقشة الإجرائية التي لا داعي لها. وأضاف أن أي مناقشة إجرائية أخرى تتصل بتقرير الأمين العام ينبغي أن تتم خلال المناقشات غير الرسمية للجنة بغية عدم تبديد خدمات المؤتمرات. ونظرا لأنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراء الذي سيتبع، فإن إعادة تحديد الإطار الزمني ونوع النتائج المتوقعة من اللجنة لن يكون فقط غير ضروري وإنما سينتقص أيضا من مسؤولية اللجنة في تصريف مهامها وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة. وختاما، فإن مصر على استعداد لاتخاذ أي قرارات يستلزمها تسهيل أعمال اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.